

الوزنان التصريفي والتصغيري

في اللغة العربية

الأستاذ المساعد الدكتور
سليمة جبار غانم
جامعة البصرة / كلية التربية



الوزنان التصريفي والتصغرى في اللغة العربية

الأستاذ المساعد الدكتور

سليمان جبار غانم

جامعة البصرة / كلية التربية

المقدمة :-

إن لكل لغة من اللغات قواعد وقوانين تنظيم فيها ، وقد تميزت اللغة العربية بانها خصّت بموازين او اوزان لا نكاد نجد لها في اللغات الأخرى ، وهذا على مستوىاتها الصرفية في ما يتعلق بالمفردة او في ما يتعلق بالجمل او التراكيب ويمكن ايضاح هذه الاوزان وكما يأتي :-

أولاً : الوزن على مستوى المفردات بعيداً عن التركيب او الجملة او السياق، ويوجد وزنان توزن بهما المفردات بشكل لا يخضع للتركيب او

السياق الا بشكل محدود^(١) وهما

أ، الوزن التصريفي او الصRFي :

وفي هذا الوزن الذي يسمى كذلك بـ(المثل) او (المثال) او (الميزان) تقابل الحروف الاصول^(٢) بـ(الفاء) والعين واللام) وتقابل الزواائد بـموقعها من تلك الاصول مثل سكن: سكون: فعُول، ومسكن: مفعُل ، واسكان: افعال ، و((الميزان الصRFي مقياس وضعه علماء العرب لمعرفة احوال ابنيه الكلمة، وهو من احسن ما عرف من مقاييس في ضبط اللغات))^(٣) ولا تخضع الكلمات العربية جميعها للميزان الصRFي ، وانما هناك ضوابط وشروط ذكرها اللغويون العرب^(٤) وقد اختيرت الفاء والعين واللام (فعل) مقياساً لـاوزان الكلمات العربية لعلة ذكرها ابن عصفور الاشبيلي (ت ٦٦٩هـ) وهي ان العرب تكى عن كل شيء تقوم به بـ (فعل) وهذه الاحرف لكثرتها دورها واستعمالها في الكلام كان المقياس او الوزن بها دون سواها^(٥) في حين نجد



الرضوي الاستريادي (ت ٦٨٦هـ) يرى ان السر في اختيار هذه الاحرف الثلاثة هو اشتراكها بين الافعال والاسماء جميعاً^(٦).

وقد وصف احد الباحثين المحدثين هذا الرأي بانه واضح لتتكلف وعلل ذلك تعليلاً صوتياً بعد بيانه الصفات الصوتية لكل منها أي الفاء والعين واللام^(٧) ويدوّن تعليلاً ابن عصفور الاشبيلي اكثراً قرباً من الواقع اللغوي للعرب ، اما التعليل الصوتي ففيه شيء من التكلف لاننا لو سلمنا بكون الفاء لانظير لها في العربية متن الاصوات المجهورة ، فان العين لها نظائر من حيث صفتها الصوتية ، فلماذا كان الاختيار لها دون غيرها من عائلة (لم يروعنا) ؟ والامر نفسه مع اللام فهي جزء من تلك العائلة ، ان وزن الكلمة العربية بمقابلة حروفها الاصول بالفاء والعين واللام ، ومقابلة الزائد بالزائد والمحذف بالمحذف يتطلب الدقة الفائقة ، وهذا اصطلاح عليه بعض الباحثين المحدثين بـ (الوزن الصوتي)^(٨) فالصيغة العربية مبنيٌّ صرفي ، اما الوزن او الميزان فهو مبنيٌّ صوتيٌّ ، أي ان وظيفة الميزان بيان الصورة الصوتية النهائية للمثال^(٩) .

بالوزن التصغيري :-

يعد التصغير صاهرة لغوية يلجأ اليها المتكلم تحقيقاً لغرض ما كالتحقيق وتقليل الحجم او الكمية او العدد ، وتقريب المكان او الزمان ، والتحبب كما يأتي لغرض يناقض التصغير وهو التعظيم^(١٠) والتصغير من خصائص العربية وفيه دلالة على الاختصار ، فقولنا : شجيرة اما هو اختصار شجرة صغيرة^(١١) ويتبيّن من مثال التصغير شجيرة حدوث تغيير في اللفظ واخر في المعنى فاما التغيير في اللفظ فذلك بضم اول الكلمة (الفاء) واضافة ياء ساكنة بعد حرفها الثاني (العين) يقول سيبويه (ت ١٨٠هـ) : ((فليس شيء يراد به التصغير الا وفيه ياء التصغير))^(١٢) . اما تصغير دابة وشابة على دوابة وشوابة ففيه ابدال الياء الفاء والاصل فيهما دُويبة وشوبية^(١٣) .

وفي التصغير يقول ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) ((التصغير تقليل اجزاء



المصغر ، والجمع مقابله ، وقد زيد في الجمع الف ثالثة كفعال فزيدي في مقابلته ياء ثالثة ، ولم تكن اخرا كعلامة التأنيث لأن الزيادة في اللفظ على حسب الزيادة في المعنى ، والصفة التي هي صغر الجسم لا تختص بجزء منه دون اخر بخلاف صفة التأنيث فانها مختصة في جميع الحيوانات بطرف يقع به الفرق بين الذكر والاثنی ، وكانت العلامة مُنبئه عن معنى المناسبة طرفا في اللفظ ، بخلاف الياء في التصغير فانها مُنبئه عن صفة واقعة على جملة المصغر)^(١٤) .

ثم بعد ذلك بين ابن قيم الجوزية الحكمة في الجيء بالياء لا الالف ، وضم الحرف الاول لا فتحه فيقول : ((وكانت ياء لا الفا لأن الالف قد اختصت بجمع التذكير وكانت به اولى ، كما كانت الفتحة التي هي اخفها بذلك اولى ، لأن الفتح ينبيء عن الكثرة ، ويشار به عن السعة ، كما نجد الاخرين والاعجم بطبعه اذا اخبر عن شيء كثير فتح شفتيه وباعده ما بين يديه ، واذا كان الفتح ينبيء عن السعة ، والضم الذي هو ضده ينبيء عن القلة والمحقارة ، كما نجد المقلل للشيء يشير اليه بضم يد او فم))^(١٥)

وقد قيدت هذه الظاهرة (التصغير) بضوابط وشروط من ذلك ان التصغير للاسماء اما الافعال والحرروف فلا تصغر الا فعل التعجب ، كما ان الاسماء ليست كلها تصغر واما تستبعد الاسماء المتوجلة في البناء كالضمائر ، واسماء الاشارة وغيرها من المبنيات^(١٦) . وقد اتفق اللغويون العرب القدماء والمحدثون على ثلاثة ابنية تصغر عليها الاسماء وهي (فَعِيل ، وفُعَيْل ، وفُعِيْل)^(١٧) وكل بناء من هذه الابنية اختص بنوع من الاسماء تصغر عليه ، فالاسم الثالثي يصغر على (فَعِيل) مثل رجيل ونهير ، والرابع يصغر على (فُعِيْل) مثل جعيفر وثعيلب ، وكذلك ما كان خماسي الاصول مثل فريزد وسفيرج في تصغير فرزدق وسفرجل اما الخماسي الذي يسبق الحرف الاخير منه بحرف مد فيصغر على (فُعِيْل) مثل عصييفير في تصغير عصفور^(١٨) .

وقد تبين في موضع سابق من هذا البحث ان اللغويين العرب وقفوا وقفات



متفاوتة عند سبب اختيار الفاء والعين واللام مقاييساً لوزان الكلمات العربية أي الوزن التصريفي أو الصرفي ، اما الوزن التصغيري فلم يكن الوقوف عنده بشكل يوضح العلة في اختيار هذه الابنية الثلاثة ، او العلة في اهمال بعض الحروف الاصول في الوزن التصغيري باستثناء اشارات عامة او موجزة كما سيتبين .

ثانياً : الوزن على مستوى التراكيب :

وهذا الوزن يكون في الشعر ، اذ يستلزم بناء الشعر بما هو عليه من صوره المألوفة بقيوده من الوزن والقافية أن يلجا الشاعر أحياناً إلى حذف شيء من بنية الكلمة أو تغيير حركة معينة ، او حذف شيء من التركيب او الجملة ، وقد يضيف شيئاً بما يتحقق اتساق الوزن واتكمال البناء الشعري للبيت ، ام العلم الذي يبحث في صحة او وزان الشعر العربي من سقمهها ، وما يصيّها من الزحافات والعلل فهو علم العروض^(١٩) والوزن الشعري لا يقاس بكلمة فقط في البيت وإنما قد تشكل كلمة وجزء من كلمة بعدها تفعيلة معينة ، والتفعيلة وحدة صوتية او هي جزء من البيت الشعري تتكون في أبسط اشكالها من حركة وسكون ، وبحسب ذلك تكون اقسامها كالسبب الخفيف ، والوتد المجموع ، وغير ذلك^(٢٠)

ويعتمد الوزن الشعري على اللفظ المنطوق لا المكتوب ، اذ يقاس ما ينطق كالالف المنطوقة بعد هاء (هذا) في حين لا تقادس الالف المكتوبة بعد او الجماعة (درسوها) لعدم ظهورها في النطق ، لذلك كان الخط العروضي او الكتابة العروضية جنساً من الخط العربي^(٢١) الذي يتتنوع بحسب مجالاته فهناك خط المصحف الشريف او (الخط القراني)^(٢٢) وهناك الخط المعروف المعتمد في الكتابة العربية^(٢٣) وهناك الخط العروضي وهو خاص بالشعر وعلى سبيل التمثيل اذا كتب البيت الشعري^(٢٤) :

والنفس كالطفل ان تهمله شبّ على حب الرضاع وان تفطمته ينفطم



يكون بحسب الخط العروضي :

ونفس كطفل ان تهمله شبه على حب ررضاع وان تفطمته ينقطمي
وما يخصنا في هذا البحث وزنان هما الوزن التصريفي والوزن التصغيري ،
وقد بدا موضوع هذا البحث منذ سنوات خلت في اثناء محاضرات القيتها على
طلبة المرحلة الثانية في كلية التربية قسم اللغة العربية في مادة (الصرف والاماء
والخط) وبعد التصغير واحدا من مفردات المنهج ، ومن الجوانب التطبيقية
لهذا الموضوع بيان الوزنين التصريفي والتصغيري لعدد من الكلمات فكانت
الاجابة بذكر وزنين مختلفين للكلمة الواحدة مثلا : منزل وزنها التصريفي
(مفعل) قوبلت الاصول بالفاء والعين واللام ، اما الحرف الزائد وهو الميم
فوضع في الوزن بحسب موضعه في الكلمة ، أي ببراعة الترتيب للاصول
والزوائد ، في حين نجد ان كلمة (منزل) عند تصغيرها تكون (مننزل) فيصبح
لها وزنان هما الوزن التصريفي والتصغيري للكلمة الواحدة لابد
على (فُعيَّل) ان مسألة الوزنين التصريفي والتصغيري للكلمة الواحدة لابد
من استجلائهما وبيان عللها ومبرراتها ، اذ كيف نعمل مقابلة ميم (مننزل) في
وزنها التصغيري بالفاء (فُعيَّل) ؟ وما علة تكرار العين في هذا الوزن ؟ وما
قول علمائنا الاجلاء في ذلك ؟ واذا كنا نفهم طلبتنا بما جاء عن علمائنا ان
الوزن او الميزان الصRFي هو مقابلة الاصول بالفاء والعين واللام فيما كان
ثلاثياً ، اما ما كان رباعيا او خمسيا حروفه جميعها اصول فتكرر اللام ،
وعندما تزداد حروف على تلك الاصول تقابل بمواعدها في الوزن ، فما القول
في الوزن التصغيري ؟ اي يكون القول : يستثنى من ذلك الوزن التصغيري凡
له اوزانا تصغيريه ثلاثة هي (فُعيَّل، وفُعيَّل، وفُعيَّل) يستبعد فيها الاصل
عند الوزن ، وهذا الوزن يخضع لما تكون عليه الكلمة من ثلاثة احرف او
اربعة او خمسة وقد ثبت عن اللغويين العرب القول : ان في التصغير ترد
الاشياء الى اصولها^(٢٥) كما في فم : فُويَّه ، ونار : نُويَّة ، ولكننا نجد ان ذلك



يُطبق في الكلمة وليس في وزنها ، اذ كيف تُرد الاشياء الى اصولها ولا ينظر الى اصولها عند وزنها ؟ وما العلاقة بين الوزنين التصريفي والتصغيري للكلمة الواحدة ؟ يقول الدكتور عبد الرحيم شاهين عن هذه العلاقة : ((ليس مقصودا ان تتطابق مع الميزان الصرفي حرفا بحرف وانما المقصود بها انها القالب الذي يخرج على اساسه الاسم المصغر بحيث يتساوى مع الصيغة في عدد الحروف ، وفي نوع الحركة والسكون ، فاذا اخذنا كلمة (مسجد) مثلا نحن نعرف انها على وزن (مفعِل) فانا نلاحظ ان تصغيرها هو (مسِيجد) على (مُفِعِل) من ناحية الميزان ، ولكنها في التصغير تتطابق على الصيغة التي هي فعيعل))^(٢٦).

ما الضرورة لوضع قوالب وصيغ لا تتفق مع اصل المفردة ووزنها الصرفي او التصريفي الذي يُعد ادق المقاييس التي وضعت لضبط اللغة ، ان بعضها من المسائل الصرافية تعتمد احيانا على القوالب ليس في الوزن الخاص بالكلمات ولاسيما في موضوع صيغ متنه الجموع الذي تلحق به بعض الاوزان مثل (كواكب) وزنها (فواضل) عَد ملحقا بصيغ متنه الجموع وسمى به (شبه فعال) .

فسر هذه المسالة تفسيرا صوتيا ، اذ اشار الى وزنين للكلمة احدهما (وزن صوتي) بحسب اصواتها وهذا يُدرس في الميزان الصرفي الذي تقابل فيه الاصول بالفاء والعين واللام كما تقابل الحركات بمثلها ، والآخر : وزن ايقاعي بحسب ايقاع الكلمة أي هو الوزن المرتبط بنوع المقطع ، وتوزيعه داخل الصيغة الموزونة ، ولذلك لا ينظر في هذا الوزن الى مقابلة الاصول وانما مقابلة المقطع القصير باخر مثله ، والطويل بشبيهه دون النظر الى الاصول او الزوائد ، يقول الدكتور عبد الصبور شاهين : ((ومن الطبيعي ان تشترك عدة اوزان صوتية في ايقاع واحد ، يضمها في مجموعة واحدة ، ومن الامثلة على ذلك صيغ التصغير فهي لثلاثي المزيد بحرف او للرباعي على وزن (فعيعل))^(٢٧)



ثم استعرض الامثلة : احمد : افعل تصغيرها (احيمد) على (فَعِيل) واصفا هذا الوزن بأنه وزن ايقاعي ينظر الى نظام المقطع لا نسق الاصوات ، ومسجد (مَفْعُل) تصغيرها (مُسِيْجَد) على (فَعِيل) لا مُفْعِل^(٢٨).

وتعقيبا على ذلك ، اين الايقاع في الكلمة مصغرة مثل (أحيمد) عندما تقول ان وزنها التصغيري فَعِيل ؟ وهل ايقاعها مختلف لو قلنا ان وزنها التصغيري او الصوتي - كما يسميه ده شاهين - هو أَفْعِيل ؟ ثم يقول : - (ولن يمنع هذا الاعتبار ان يتطابق الوزن الصوتي مع الوزن الايقاعي في بعض الكلمات ، مثل جمع مسجد : مفعول على (مساجد) وزنها على الاعتبارين (مفاعل) هذا الوزن الايقاعي هو الذي يشير اليه الصرفيون احيانا بعبارة مثل (الجمع على مثال مفاعل) وينصوبي تحت ايقاع مثل مفاعل اوزان صوتية عديدة مثل: فعال وفواول وفياول وفعالي وفعائل وفاعيل ، مضافا اليها الصيغة المثالية (مفاعل) التي هي عنوان الباب)^(٢٩).

وعند الوقوف على هذا القول - أي مثال فعال او مفاعل - عند اللغويين العرب القدماء نجد ان منهم من بعد (مثال مفاعل) عنوان الباب ، يقول سيبويه (ت ١٨٠هـ) : ((واما ما كان من بنات الاربعة لا زيادة فيه فانه يُكسر على مثال (مفاعل) وذلك قوله : ضفدع وضفادع واعلم ان كل شيء كان من بنات الثلاثة فلحقته الزيادة فبني بناء بنات الاربعة والحق بينائها فانه يُكسر على مثال (مفاعل) وذلك جدول وجداول))^(٣٠) فالوزن الايقاعي كما سماه ده شاهين هو ما اشار اليه سيبويه بـ(مثال مفاعل) وذكر علة التصغير على (فَعِيل) كما في حالة جمع التكسير ف قال ((واعلم ان تصغير ما كان على اربعة احرف انا يجيء على حال مكسره للجمع في التحرك والسكنون ...))^(٣١).

فالقصد هو التشابه في الحركة والسكنون . اما ابن هشام الانصاري (ت ٧٦١هـ) فبناء (فعال) هو عنوان الباب عنده وذلك في بيانه لجمع التكسير



واوزانه ، قال : ((شبه فعال : ويطرد في مزيد الثلاثي ... ولا تمحى زيادته ان كانت واحدة ، كافكل ومسجد وجوهر وصيرف ...))^(٣٢) • المراد ان (فعال) وهو جمع الرباعي الاصول والخمساني الاصول نحو ثعلب ثعالب ، وسفرجل سفارج ، اما الثلاثي المزدوج بحرف واحد من الاسماء نحو اكرم اكارم

وموضع مواضع ، وقيصر قياصر فانه يماثل (فعال) في عدد حروفه وفي الحركة والسكنون مثل افعال ومفاعيل وفي افعال ، اما ماقصدده ده الراجحي الذي ذكر في موضع سابق من البحث في قوله (القالب الذي يخرج على اساسه الاسم المصغر بحيث يتساوى مع الصيغة في عدد الحروف ، وفي نوع الحركة والسكنون) فالملاحظ ان موضع القالب او القوالب فيما يتعلق ببعض القضايا الصرفية يناقش بل يطبق بشكل مخالف تماما مع القوالب في الصيغ الخاصة بموضوع التصغير ، ومن الامثلة على ذلك :-

١- صيغ منتهي الجموع والملحق بها : فإذا جُعلت (فعال) هي العنوان او الاساس فان كل جمع تكسير جاءت الالف الزائدة وبعدها حرفان فيما كان ثلاثي الاصل فهو يماثل (فعال) حروفها وحركات وسكنات مثل اكارم ومواضع وقياصر ، وما دام الامر كذلك أي التماثل في عدد الاحرف ونوع الحركات فما المبرر الى المجرى بوزن تصغيري واخر تصريفية لكلمة واحده ؟

ب- الفعل الثلاثي المزدوج بحرف واحد : (أَفْعَلَ : أَخْرَجَ ، وَفَاعِلَ : جَاهَدَ ، وَفَعَلَ : كَرَّمَ) وفيه يقول الدكتور مصطفى النحاس : ((فهذه الابنية وان كانت على وزن (دَحْرَج) في حركاته وسكناته فذلك شئ كان بحكم الاتفاق ، وليس المازنة فيها مقصودة))^(٣٤) فإذا كانت هذه الابنية الثلاثة مشابهة في قوالبها وحركاتها واوزانها للرباعي المجرد (فعل) واوزانها كانت بحسب الاصل أي (افعل) للمزيد بالهمزة ،



ولم يقولوا وزن اخرج (فعل) لأن (اخرج) ثلاثي الاصل همزته زائدة و(فعل) حروفه اصول ، وهكذا مع (فاعل و فعل) فلماذا لا نطبق موضوع القوالب هذا في موضوع التصغير وصيغة الثلاث (فعل) التي لا جدال في مطابقتها للاصل في الكلمة المصغرة (نهير) و(رجيل) و(فعيعل) التي جاءت بتكرار العين في حين نجد ان الكلمة الاصلية غير مكررة العين مثل (ثعيلب) ، فلماذا وزن (ثعيلب) التصغيري على (فعيعل) بحجة أنها قالب ، أي قالب هذا الذي ينافي بالكلمة عن اصلها ، ويبعد بها كل البعد ، ثم تتمسك بمقدولة (في التصغير تُرد الاشياء الى اصولها)؟

اذا كان الوزن التصغيري (فعيعل) بتكرار العين ، لنا ان نتساءل لماذا العين مكررة فيه ولماذا المساواة في الوزن التصغيري ل كلمتين مختلفتين في حروفهما الاصول مثل احيمد وثعيلب ؟ وكيف ننظر الى كلمة واحدة مصغرة من منظورين مختلفين الاول ميزانها التصريفي أنها رباعية : ثعيلب فعيعل ، والثاني ميزانها التصغيري ثعيلب فعيعل بغض النظر عن حروفها الاصول ؟ اما الاجابة بانها (قالب) فالاخرى بنا ان نطبق هذا القالب على اشباهه في العربية .

كما في الفعل الثلاثي المزيد بحرف واحد (افعل .. وفاعل ، و فعل) ومشابهته لقالب الرباعي (فعل) في عدد الاحرف والحركات ، ولم نجد من يقول ان (اخرج) وزنها (فعل) ، واذا كان هذا غير موجود في العربية - بل غير مقبول - فلماذا يكون مقبولا في باب التصغير ؟ هل اتنا نبالغ في التصغير اعتمادا على احدى دلالاته وهي التحقيق بان يصل بنا الامر الى تحقيق الكلمة الى درجة حذف حرف اصلي منها ومقابلته بتكرار اخر لم يكن فيها ؟

تقرّ الدراسات اللغوية الحديثة والمعاصرة بجهود اللغويين العرب القدماء ، وتجلّ ما وصل اليها من تراثهم العلمي وعلى المستويات اللغوية المختلفة ،



وكان تاجهم العلمي نواة لمزيد من البحث في الدرس اللغوي الحديث ، ومن ثمار هذا البحث ظهور حاجة ماسة لمراجعة بعض القضايا اللغوية ، واعادة النظر فيها على الاسس العلمية الدقيقة اذ ((ان في الصرف العربي كثيرا من القضايا التي تحتاج الى اعادة النظر ، والى المراجعة لتفق مع معطيات علم اللغة الحديث ، ولتصبح ممثلة للواقع اللغوي الحقيقي خير تمثيل))^(٣٥) ، واذا كانت قضية العلاقة بين الصوامت والصوائت ، وقضية الاعلال بالنقل ، وقضية الوزن التصريفي ابرز تلك القضايا^(٣٦) ، فان قضية الوزن التصغيري تطرح نفسها لتُضاف اليها بوصفها قضية قوامها ثلاث صيغ للتضييق وضعها الخليل بن احمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ) والوزن بها اصطلاح خاص في باب التضييق فقط ، القصد منها التقرير وليس على اساس الوزن التصريفي^(٣٧) ،

ثمة تساؤلات طرحتها الباحث بهذا الشأن في مواضع سابقة ، وتساؤلات اخرى تفرضها العلل التي احتج بها اللغويون العرب القدماء ، فصيغ التضييق الثلاث التي وضعها الخليل ، واعتمدتها من جاء بعده الى يومنا هذا اذا كان القصد منها (التقرير) فان التقرير موجود اصلا في الكلمات المصغرة ، لا الصيغ المصطلح عليها ، فكل اسم عند تصغييره يخضع لبعض التغيرات^(٣٨) ، ومع عظيم التقدير والاجلال لعالم العربية وصاحب السبق في علومها ، ومؤسس لعلم العروض فيها فالباحث يرى ان هذه الصيغ تبعد الكلمات عن اصولها ولا تُقربها ، واذا صَحَّ نظام التفعيلات في الشعر بوصفها قوالب شعرية ذات مقاييس لا يمكن تجاوزها الا بحسب ما يسمح به من زحافات وعلل وضرورات ، فان النظام الصرفي الذي يختص بالكلمة ، وما يطرأ عليها من تغيرات لفظية او معنوية – وبعد التضييق احد التغيرات المعنوية – من الممكن اختصار الكلمة المصغرة للمقياس الذي يقوم عليه هذا النظام ، وهو الوزن التصريفي بوصفه مقياسا توزن الكلمات التي تدخل في علم الصرف فلماذا تُستبعد الكلمات المصغرة من هذا المقياس ؟



وإذا صح القول (إن الأوزان الإيقاعية تختصر كثرة الأوزان الصوتية ...)^(٣٩) ، فإن ذلك يتناسب مع قوانين الشعر وأوزانه لأن التفعيلة لا تُقاس بكلمة واحدة بل نجد كلمة وجزء من الكلمة أخرى مماثلة لها من ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر قول البوصيري – وقد سبق الاستشهاد به في البحث في موضع سابق - بحسب الخط العروضي :

ونَفْسُ كَطْطِلَ ان

والبيت من البحر البسيط ، والتفعيلة الأولى (مستعملة) تمثلها (ونَفْسُ كَطْ) فالتفعيلة في الشعر لا تنظر إلى أصل الاشتقاق وما إلى ذلك، وإنما الأساس فيها القوالب الشعرية أو نظام الوزن الشعري ، فهي بذلك تختصر الأوزان الصوتية لأننا لو أردنا الوزن التصريفي أو الصوتي للبيت الشعري فانتا نزن كل الكلمة فيه ، وما لا يوزن يشار إليه فتكثر الأوزان ، في حين أن الوزن الشعري أو الإيقاعي محمد بتفعيلات معروفة وهذا هو المراد بالاختصار ، فهل نجد اختصاراً للوزن الصوتي (التصريفي) في باب التصغير؟ لا يوجد تشابه بين الوزنين الشعري والتصغرىي - بحسب ما تقدم - وربما يكون التشابه في أن كلاً منها يستبعد الأصل الاشتقaci ، إن هذا البحث يعبر عن وجهة نظر ، ورؤيه سعي ان تكون موضوعية ويبقى البحث العلمي مجالاً تتوالى فيه الرؤى توافقاً أو اختلافاً وصولاً إلى الحقيقة العلمية ، واستجلاء لبعض المسائل اللغوية بعيداً عن التعصب ، وخدمة للغة العربية لغة القرآن الكريم ، وقد خرج البحث بجملة مقتراحات وتوصيات :-

١- يرى البحث في الوزن التصغرىي أن يكون كالوزن التصريفي ، ولا يجد مبرراً للوزن التصغرىي ، أي أن توزن الكلمات سواء كانت مصغرة أم لم تكن بمقاييس واحد.

٢- الاستغناء عن صيغ التصغير الثلاث (فعل ، وفعيل وفعيعيل) .



٣- الاكتفاء عند تصغير الاسماء بالقول : ان التصغير يكون بضم أول الاسم المصغر واضافة ياء التصغير الساكنة ، ويقر البحث بكل التغييرات المصاحبة للاسم عند تصغيره

٤- دراسة باب التصغير بوصفه موضوعاً صرفيّاً كغيره من موضوعات علم الصرف ، وعدم معالجته بشكل مختلف عنها من حيث الصياغة والوزن ، ولا يجد البحث مبرراً لتفريده بصيغة خاصة .

خلاصة البحث :

تتميز اللغة العربية بانها اللغة التي خُصّت بموازين او اوزان لا نكاد نجد لها في غيرها من اللغات وذلك على مستوى الكلمات او المفردات ، وعلى مستوى الجمل او التراكيب ، فعلى مستوى المفردات يوجد وزنان هما الوزن التصريفي والوزن التصعيري ، وعلى مستوى التراكيب او الجمل او العبارات يوجد الوزن الشعري الذي تتعدد فيه الاوزان او البحور الشعرية المعروفة (كالطويل ، والبسيط ، والكامل وغيرها) .

ويقف البحث عند الوزنين التصريفي والتصعيري في محاولة للكشف عن حقيقتهما ، وعلة اختلافهما من حيث تمثيلها للكلمة الموزونة او المصغرة ولاسيما عند وزن كلمة واحدة تصريفيّاً او تصعيريّاً كما في (منِزل) اذان وزنها التصريفي (مُفْيِعِل) ووزنها التصعيري (فُعِيَّل) ، فما السر في هذا الاختلاف ؟ وما المبرر في تكرار العين في الوزن التصعيري ، وكيف نفسر مقابلة الميم في (منِزل) بالفاء في (فُعِيَّل) ؟ وما المقصود بقولهم ان الوزن التصعيري يراد به القالب الذي يخرج على اساسة الاسم المصغر ؟ ولماذا يناقش موضوع (ال قالب) ويطبق بشكل مخالف تماماً في موضوعات صرفية اخرى غير التصعير ؟ ان هذا البحث يطرح تساؤلات كثيرة ويحاول الاجابة عنها مستنداً الى اراء اللغويين العرب القدماء والمحدثين ، ويعرضها عرضاً علمياً ، ويقدم بعضاً من المقترنات والتوصيات .



((وما توفيقي الأباء))

هوما مش البحث

- (١) هناك بعض المفردات التي لا تتفق على حقيقة وزنها بعيداً عن سياقها كما في الكلمة (يسير) فهي تحتمل وزنين هما (يُفِعِّل) بوصفها فعلاً مضارعاً للماضي (سار)، و(فعيل) بوصفها صفة مشبهة من الفعل (سرّ فهو يسّير) وب بدون السياق لانحكم حكماً صحيحاً على دلالة هذه المفردة ومن ثم وزنها التصريفي .
- (٢) ينظر : الممتع في التصريف ١١٣/١ ، والمبدع في التصريف ١٤١-١٤٠ ، وشرح المراح ٢٧
- (٣) التطبيق الصرفي ١٩ ، وينظر شرح المراح ٢٧ والمنهج الصوتي ٤٧-٤٦
- (٤) ينظر الممتع في التصريف ١/١٦ ، ٢٦ ، والمبدع في التصريف ١٤١-١٤٠
- (٥) ينظر الممتع في التصريف ١٧٠/١
- (٦) ينظر شرح الشافية ١٣/١
- (٧) ينظر علم الصرف الصوتي ٤٦-٤٥
- (٨) ينظر المنهج الصوتي ٤٩
- (٩) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٤٥
- (١٠) ينظر فقه اللغة وسر العربية ٩١/٢٧٢-٢٧١ وشرح الشافية ٩١/١ ، وارشاف الضرب ١٦٩/١
- (١١) ينظر: الخصائص ١/٣٥٥ وفي علم الصرف ١٣٠ ، وعلم الصرف الصوتي ٣٩٩
- (١٢) الكتاب ٣/٤٧٧ ، وينظر : الخصائص ١/٣٤٣
- (١٣) ينظر العرب ٢/٨١
- (١٤) بدائع الفوائد ١/٣٦ وينظر : الكتاب ٣/٤١٦-٤١٧ ، ٤١٩
- (١٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها
- (١٦) ينظر: شرح الشافية ١/٩١ المقرب ٨٢/٢ ، واوضح المسالك ٤/٣٣٠-٣٣١
- (١٧) ينظر الكتاب ٣/٤١٥ ، واوضح المسالك ٤/٣٣٥ ، والمنهج الصوتي ١٤٤ ، والتطبيق الصرفي ١٧
- (١٨) ينظر اوضح المسالك ٤/٣٢٥ وما بعدها
- (١٩) ميزان الذهب ٣ ، وفي الضرورات الشعرية ١٣
- (٢٠) ينظر اللباب في العروض والقافية ١/١١-١٢
- (٢١) ينظر المصدر نفسه ١/١٣
- (٢٢) ينظر كلام على الاملاء العربي ٢٢ وما بعدها
- (٢٣) ينظر المنهج الصوتي ١٠ ، ١٥
- (٢٤) ينظر اللباب في العروض والقافية ١/١٣
- (٢٥) ينظر الكتاب ٣/٤٤٩ وما بعدها والخصائص ١/٣٥٤-٣٥٥ .
- (٢٦) التطبيق الصرفي ١١٧
- (٢٧) المنهج الصوتي ٤٩-٤٥



- (٢٨) ينظر المصدر نفسه .٥٠
(٢٩) المصدر نفسه والصفحة نفسها
(٣٠) الكتاب ٦١٣-٦١٢/٣
(٣١) المصدر نفسه ٤١٦/٣
(٣٢) اوضح المسالك ٣٢٣/٤
(٣٣) التطبيق الصرفي ١١٧
(٣٤) مدخل الى دراسة الصرف العربي ٣٢
(٣٥) من مظاهر المعيارية في الصرف العربي (بحث) ٧٩
(٣٦) ينظر المصدر نفسه ٩١-٧٩
(٣٧) ينظر الكتاب ٤٨٦/٣ ، ٤٨٦
(٣٨) ينظر المصدر نفسه ٤١٥/٣ وما بعدها وعلم الصرف الصوتي ٣٩٤
(٣٩) المنهج الصوتي ٥٧

قائمة المصادر والمراجع

١- الكتب :-

- ارشاد الضرب من لسان العرب / ابو حیان الاندلسي (ت٧٤٥هـ) تحقیق وتعليق د.مصططفی النماض ط١٩٨٤
- اوضح المسالك الى الفية ابن مالك /ابن هشام الانصاري (ت٧٦١هـ) ط٦ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٤
- بدائع الفوائد /ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ) تحقيق د. محمد الاسكندراني وعدنان درويش - دار الكتاب العربي بيروت ٢٠٠٦
- التطبيق الصرفي /د.عبدة الراجحي ، ط٢، دار المسيرة عمان ٢٠٠٩
- الخصائص ابن جني (ت٢٩٢هـ) تحقيق محمد على النجار ط٤ دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد، ١٩٩٠،
- شرح الشافية /للرضا الاستربادي (ت٦٨٦هـ) تحقيق محمد نور الحسن (واخرين)، دار الكتب العلمية ،بيروت ١٩٧٥
- شرح المراح في التصريف /بدر الدين محمد بن احمد العيني (ت٨٥٥هـ) تحقيق د. عبد الستار جواد ،مطبعة الرشيد - بغداد- ١٩٩٠-
- علم الصرف الصوتي /د. عبد القادر عبد الجليل ،عمان ١٩٩٨



- فقه اللغة وسر العربية / ابو منصور الشعالي (ت٤٢٩هـ) تحقيق ومراجعة عبد الرزاق مهدي ، دار احياء التراث العربي—بيروت ط ٢٠١٠/١
- في الضرورات الشعرية / دخليل بنيان حسون ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت ، ط ١٩٨٣
- في علم الصرف / د امين علي السيد / ط ٢/ دار المعارف مصر ١٩٧٢
- الكتاب / سيفويه (ت١٨٠هـ) تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ط ٣/ مكتبة الحاخاني بالقاهرة (د.ت)
- كلام على الاملاء العربي وبحث مفصل في رسم القلم القراني /الشيخ جلال الحنفي ، دار الحريقة للطباعة بغداد ١٩٨٨
- اللباب في العروض والقافية / كامل السيد شاهين ، الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٥
- اللغة العربية معناها ومبناها/ د. تمام حسان ١٩٧٣
- المبدع في التصريف / ابوجيان الاندلسي (ت٧٤٥هـ) تحقيق وشرح وتعليق د عبد الحميد السيد طلب ، ط ٢- الكويت ، ١٩٨٢
- مدخل الى دراسة الصرف العربي يعلى ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة د مصطفى النحاس ، مكتبة الفلاح (د.ت)
- المقرب / ابن عصفور الاشبيلي (ت٦٦٩هـ) تحقيق د. احمد الجواري وعبد الله الجبورى ط ٢/ بغداد ١٩٧٢
- الممتع في التصريف / ابن عصفور الاشبيلي تحقيق د. فخر الدين قباوة ط ٣/ بيروت ١٩٧٨
- المنهج الصوتي للبنية العربية / د عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٠
- ميزان الذهب في صناعة شعر العرب / السيد احمد الهاشمي ١٩٧٩

٢- البحوث :-

- من مظاهر المعيارية في الصرف العربي / د. فوزي الشايب ، مجلة مجمع اللغة العربية الاردنية العدد ٣٠ السنة العاشرة ١٩٨٦.